

تقرير فحص مراجعي الحسابات المستقلين
حول القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة
إلى السادة / مساهمي البنك السعودي البريطاني
(شركة مساهمة سعودية)

الموقرين

مقدمة

لقد فحصنا قائمة المركز المالي المرحلية الموحدة المرفقة للبنك السعودي البريطاني (البنك) والشركات التابعة له (ويشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة") كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨، والقوائم المرحلية الموحدة للدخل والدخل الشامل لفترة الثلاث والتسعة أشهر المنتهيتين في ذلك التاريخ وقوائم التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية لفترة التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات التفسيرية الأخرى ("القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة"). إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (٣٤) "التقرير المالي الأولي" المعدل من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن المحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل. إن مسؤوليتنا هي إظهار نتيجة فحص هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة بناءً على الفحص الذي قمنا به.

نطاق الفحص

تم فحصنا وفقاً للمعيار الدولي الخاص بارتباطات الفحص (٢٤١٠) "فحص المعلومات المالية الأولية المنفذ من قبل المراجع المستقل للمنشأة" المعتمد في المملكة العربية السعودية. يشتمل فحص المعلومات المالية المرحلية على توجيه استفسارات، بشكل أساسي، إلى المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات فحص أخرى. إن الفحص أقل نطاقاً إلى حد كبير من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وبالتالي فهو لا يمكننا من الحصول على تأكيد بأننا سنكون على علم بكافة الأمور الهامة التي يمكن تحديدها أثناء القيام بأعمال المراجعة. وعليه، فإننا لا نبدى رأياً حول المراجعة.

نتيجة الفحص

بناءً على فحصنا، لم يلفت انتباهنا ما يدعو إلى الاعتقاد بأن القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة المرفقة لم يتم إعدادها، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (٣٤) "التقرير المالي الأولي" المعدل من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن المحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل.

متطلبات نظامية أخرى

وفقاً لمتطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي، تم الإفصاح عن بعض المعلومات المتعلقة بكفاية رأس المال في الإيضاح (١٤) حول القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة المرفقة. وكجزء من فحصنا، قمنا بمقارنة المعلومات الواردة في الإيضاح (١٤) مع التحليل المعد من قبل البنك لتقديمه إلى مؤسسة النقد العربي السعودي، ولم نجد أية فروقات جوهرية.

كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون
ص.ب ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية

إرنست ويونغ

ص.ب ٢٧٣٢

الرياض ١١٤٦١

المملكة العربية السعودية

عبدالعزیز عبدالله النعيم
محاسب قانوني
ترخيص رقم ٣٩٤

عبدالعزیز عبدالرحمن السويلم
محاسب قانوني
ترخيص رقم ٢٧٧

٢٨ أكتوبر ٢٠١٨
(١٩ صفر ١٤٤٠هـ)

